تركيا والاتحاد السوفيتي* ١٩٨٠-١٩٩٦

دراسة سياسية اقتصادية

د. حنا عزو بهنان

أستاذ مساعد رئيس قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية

ملخص البحث

توضح هذه الدراسة طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية التي سادت بين تركيا والاتحاد السوفيتي منذ الانقلاب العسكري التركي في أيلول ١٩٨٠ وحتى أواخر سنة ١٩٩١ أي قبيل تفتت الاتحاد السوفيتي، ومن ثم طبيعة العلاقات التي سادت بين روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي منذ كانون الأول ١٩٩١ وحتى سنة ١٩٩٦. وخلال تلك المدة كانت السياسة الخارجية التي اتبعتها تركيا مع الاتحاد السوفيتي سابقا وروسيا الاتحادية لاحقا استمرارا لسياسة المتعددة الجوانب التي اتبعتها منذ منتصف الستينات من القرن العشرين، حيث شهدت تلك السنوات تحسنا في العلاقات بين الدولتين سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي.

تمهيد

إتسمت العلاقات العثمانية-الروسية منذ وقت مبكر بطابع التوتر والعداء. فمنذ عهد القيصر بطرس الكبير (١٦٨٢-١٧٢٥) توجهت أنظار الروس إلى الدولة العثمانية باعتبارها مجالاً للتوسع وسبيلا للوصول إلى المياه الدافئة عبر مضيقي البوسفور والدردنيل.وترتب على تلك السياسة قيام سلسلة من الحروب بين

---

* يتناول هذا البحث حقبتين تاريخيتين، الأولى تمتدُ من الانقلاب العسكري التركي في أيلول ١٩٨٠ وحتى قبيل تفتت الاتحاد السوفيتي، والثانية من تفتته نهاية ١٩٩١ وحتى ١٩٩٦، إذ أصبحت روسيا الاتحادية خلال الحقبة الأخيرة الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي.

الدولتين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر انتهت بتحقيق الروس مكاسب إقليمية عديدة على حساب العثمانيين.

وبعد نشوب الحرب العالمية الأولى عقدت روسيا القيصرية اتفاقية القسطنطينية السرية مع فرنسا وبريطانيا في ١٨ آذار ١٩١٥، وبموجبها منح الروس المضايق التركية فضلاً عن مناطق أخرى من الأناضول. والجدير بالذكر أن روسيا القيصرية لم تغير من سياستها التوسعية تجاه جارتها الجنوبية إلا بعد نشوب الثورة البلشفية فيها في تشرين الأول ١٩١٧، حيث تخلت عن أطماعها السابقة وساندت الحركة الوطنية التركية في الأناضول (١٩١٩-١٩٢٣) بقيادة مصطفى كمال { اتاتورك} إذ عقد الجانبان معاهدة صداقة وتعاون في ١٦ آذار ١٩٢١ التي أصبحت الأساس للعلاقات الودية بينهما حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[١]. إلا أن تلك العلاقات ما لبث أن شهدت تدهوراً كبيراً في أعقاب تلك الحرب مباشرة بسبب استئناف الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين مطالبة تركيا على تقديم تنازلات له في مناطق شرقي تركيا والسماح له ببناء قواعد عسكرية في المضيقين المذكورين. وأثارت هذه المطالب مخاوف الأتراك، مما دفعهم إلى التحالف مع الغرب، فانضمت تركيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (N.A.T.O) سنة ١٩٥١ لضمان حصولها على الدعم العسكري والاقتصادي من تلك المنظمة، لتأمين تركيا من أية تهديدات سوفيتية محتملة، فضلاً عن ذلك أصبحت معقلاً للدفاع عن أوربا والغرب[٢]. وبعد وفاة ستالين سنة ١٩٥٣ غير الاتحاد السوفيتي سياسته تجاه تركيا بعد أن أدرك مدى الخطر الذي شكلته عليه. كما أنه أطلق سياسة التعايش السلمي سنة ١٩٥٦ بين الشرق والغرب. وفسرت تركيا سياسة الاتحاد السوفيتي الجديدة بأنها تكتيكية، ولهذا السبب لم تطبع علاقاتها معه، لكن التطورات اللاحقة شهدت تطبيعاً في العلاقات بين الدولتين،

منها أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة القبرصية الأولى (١٩٦٣-١٩٦٤) غير المساند لتركيا[٣].

منذ منتصف الستينات من القرن العشرين تطلعت تركيا على تنمية علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي حيث تبودلت الزيارات الرسمية على مستوى رفيع بغية تحطيم حواجز الشك والريبة أولاً، ولإقامة نوع من التعاون الثنائي المشترك في المجالات الصناعية والتجارية والعلمية ثانياً، حتى شهدت السنوات ١٩٧٢-١٩٧٥ اتساعاً في حجم التبادل والتعاون الاقتصادي وفي إقامة المشاريع. وتوجت سنة ١٩٧٨ بالتوقيع على وثيقة سياسية ألتي أكدت على أحياء روح العلاقات للجوار والصداقة والثقة المتبادلة والتي أرساها كلاً من لينين وأتاتورك. والجدير بالإشارة أن العلاقات بين الدولتين استمرت في نموها وتطورها حتى قيام الانقلاب العسكري في تركيا في ١٢ أيلول ١٩٨٠[٤].

تطور العلاقات السياسية التركية-السوفيتية (١٩٨٠-١٩٩٦):

عبر قادة الانقلاب العسكري عن رغبتهم في المحافظة على علاقاتهم مع الشعوب المجاورة لدولتهم وبضمنها السوفيت، كون الانقلاب جاء لإعادة ترتيب أوضاع تركيا الداخلية وليس لإحداث تغييرات في سياستها الخارجية. وفي الوقت نفسه عبّر السوفيت عن ارتياحهم تجاه ذلك الانقلاب، إذ بقي التعاون مع الاتحاد السوفيتي قائماً للحفاظ على التوازن في علاقات تركيا الدولية، وهذه السياسة تعبر عن حالة التعاون مع الاتحاد السوفيتي والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية[٥]. فبالنسبة للعلاقات السياسية بين تركيا والاتحاد السوفيتي فقد شهدت نمواً واستمراراً في تحسنها، حيث تم تبادل الزيارات على المستوى الرسمي للجانبين، ففي الزيارة التي قام بها نيكولاي تيخونوف Nicolai Tikhonov رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ما بين (٢٥-٢٧ كانون الأول ١٩٨٤) ولقائه مع نظيره

التركي توركوت اوزال Turgut Ozal في أنقرة جرت مباحثات فيما يتعلق بالمسائل السياسية ذات الاهتمام المشترك بهدف إنشاء أواصر متينة تساهم بشكل متزايد نحو تنمية وتطوير علاقات حسن الجوار بينهما وتنقية الأجواء العالمية إزاء تفاقم العلاقات بين الشرق والغرب للحفاظ على السلم العالمي[٦]. إذ صرح تيخونوف قائلاً: (أود أن أُعبر عن ارتياحي لتطابق وجهات النظر السوفيتية والتركية حول العديد من المسائل لا سيما المسائل الإقليمية وعلى الرغم من اختلافنا حول بعض الأمور، لكن هذا الاختلاف يشجعنا الخوض في محادثات أخرى وتكثيف جهود جديدة لإيجاد أرضية مشتركة تجمع بين المواقف الودية لكلا البلدين)[٧].

وعلى ضوء هذا المنهج فإن الزيارة الرسمية التي قام بها أوزال ما بين ٢٨ تموز–١آب ١٩٨٦ إلى موسكو ومباحثاته مع نظيره السوفيتي إنصبت على اهتمام الجانب التركي على توسيع البرنامج الذي تقدم به الاتحاد السوفيتي في ١٥ كانون الثاني من السنة نفسها بخصوص منع انتشار الأسلحة النووية وإلغاء أسلحة الدمار الشامل. كذلك تحدث أوزال عن المبادرة التي تقوم بها تركيا نحو تطوير البلاد من خلال اتفاقيات مشتركة جاءت على ضوء المحادثات السوفيتية–الأمريكية بخصوص الأسلحة النووية وتسليح الفضاء وبعض بنود نزع السلاح وعملية السلام والأمن. وشدد الجانب السوفيتي على ضرورة دعم مبادرات السلام للاتحاد السوفيتي وحلفائه. كما أولى اهتماماً خاصاً فيما يتعلق برفع شأن القيادة التركية والمقترحات المقدمة من قبل ميخائيل غورباتشوف في حديث ألقاه في منطقة فيلادفستك لدعم وتطوير عمليات التعاون السلمية والأمنية بين دول منطقة باسفيك الآسيوية [٨]. وإن خير دليل على تطابق وجهة النظر التركية مع نظيرتها السوفيتية بشأن الحد من الأسلحة النووية تصريح الحكومة التركية بعد الموافقة الرسمية التي أعلنها حلف شمال الأطلسي في كانون الأول ١٩٨٧ لاتفاقية الحد

من الأسلحة النووية بعدم رغبتها على تحمل أية التزامات نووية جديدة، إثر الميل الواضح الذي أبداه بعض أعضاء ذلك الحلف بشأن اتخاذ إجراءات تعويضية تهدف إلى تحديث وبناء الأسلحة النووية المتوفرة ونشر أسلحة نووية جديدة لم تتضمنها الاتفاقية. وصرح زكي ياووز ترك Zeki Yavuz Turk في هذا الصدد: (إن تركيا بعد التوقيع على الاتفاقية لن توافق على نشر صواريخ (لانس) الأمريكية في أراضيها ذلك أن هذه الأسلحة النووية التكتيكية كانت ضمن خطط التحديث النووي التي وضعها حلف الناتو لغرض نشرها في الأراضي التركية. والافتراض الحالي هو أن جهود التحديث يجب أن تتحدد مجالها ومداها ضمن إطار الإجراءات التعويضية فقط لا غيرها)[٩]. كما أن تركيا أيدت المنهج الجديد الذي ساد في الاتحاد السوفيتي الذي يطلق عليه (بريسترويكا Prestroika)[١٠] ، من خلال التصريح الذي أدلى به مسعود يلماز وزير خارجية تركيا للتلفاز التركي في ٤ كانون الثاني ١٩٨٨، ومما جاء فيه: (نأمل أن يؤدي {هذا المنهج} إلى النهوض بالعلاقات الجيدة السائدة فيما بيننا)[١١] .

يتضح مما تقدم أن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لا يرغبان في انتهاج حليفتهما تركيا خط مستقل في سياستها الخارجية واكتساب هذا الخط قوة جديدة من شأنه تعزيز العلاقات التركية–السوفيتية.

شهدت العلاقات السياسية بين الدولتين في عقد التسعينات تحسناً أكثر. ففي آذار ١٩٩٠ بعث اوزال رئيس الجمهورية التركية رسالة تهنئة إلى ميخائيل غورباتشوف بمناسبة انتخابه رئيساً بصلاحيات واسعة للاتحاد السوفيتي. وعبر فيها عن امتنانه البالغ عن التقدم الملحوظ في العلاقات التركية–السوفيتية في السنوات الأخيرة وأضاف قائلاً: (أود التأكيد على الأهمية التي نوليها بشكل متبادل لتطوير وتوطيد العلاقات في إطار حسن الجوار والتعاون واحترام الاستقلال والسيادة، ووحدة التراب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونعتبرها

ضمانة لمستقبل هذه العلاقات... كما أود أن أُعبر عن ثقتي بأن مبادرات الاتحاد السوفيتي في اتجاه الفكر الجديد وفي ظل رئاستكم وما تتمخض عنها من نتائج في الساحة الدولية ستعمل على توطيد السلام العالمي بشكل متزايد، وإن السياسات التي دشنتموها في بلادكم في إطار (الجلاسنوست) و (البريسترويكا) و (احترام حقوق الإنسان) ومباديء (حرية المعتقد) ستسهم في رفاه ونهضة شعوبكم والتعايش معاً في سلام ووئام...)[١٢].

وفي خلال الزيارة التي قام بها اوزال إلى موسكو في آذار ١٩٩١ تم التوقيع مع نظيره السوفيتي ميخائيل غورباتشوف على معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون في مختلف المجالات بين الدولتين. والتقى مع بوريس يالتسين رئيس روسيا الاتحادية على الرغم من احتدام العلاقة بين الأخير والكرملين[١٣].

وعلى أثر التطورات والتغيرات السريعة التي شهدها الاتحاد السوفيتي بعد ذلك التاريخ والمتمثلة بتفتته إلى عدة جمهوريات، فإن تركيا تابعت عن كثب تلك الأحداث، وبخاصة ما يتعلق منها في جمهوريات آسيا الوسطى (طاجكستان، تركمانستان، قرغيزيا، أوزبكستان) وكازغستان واذربيجان في قفقاسيا ذات الأغلبية المسلمة والمستقلة حديثاً، وذلك من خلال الوفد الذي شكل برئاسة بلال شمشير Bilal Simsir السفير في وزارة الخارجية التركية في أيلول من السنة نفسها وصرح شمشير بأن الهدف من الزيارة إلى تلك الجمهوريات هو الاطلاع على التطورات فيها ميدانياً وعقد اتصالات متنوعة معها والتأكيد على اهتمام تركيا بتلك الجمهوريات الشقيقة [١٤].

وخلال الشهر نفسه بعث غورباتشوف رسالة إلى اوزال ومما جاء فيها: (أُقدم شكري للرسالة الودية التي بعثتموها بمناسبة انتصار قوى الديمقراطية والحرية في بلادنا... والموقف الذي ألتزم به المسئولون الأتراك خلال أيامنا

العصيبة... إننا لعلى ثقة بأن تركيا ستقدم الدعم لنا وتتجاوب معنا خلال الأيام الصعبة التي تمر بها بلادنا...)[١٥].

لم يقتصر دور تركيا على إرسال وفود إلى تلك الجمهوريات فقط، بل أسرعت في الاعتراف بها. ففي تشرين الثاني من السنة نفسها اعترفت بجمهورية أوزبكستان وقرغيزيا وكازغستان وتركمانستان واذربيجان[١٦]. وشرعت تتحدث علناً عن ضرورة مد جسور التعاون مع تلك الجمهوريات على اعتبار أن هذا التعاون تمليه ضرورات الأمن التركي من جهة، ومقتضيات دور تركيا المستقبلي في المنطقة من جهة أخرى [١٧]وفي خلال الكلمة التي ألقاها أوزال في مؤتمر (الأولويات الإستراتيجية لتركيا) الذي إنعقد في استانبول في ٥ كانون الأول من تلك السنة أعلن صراحة: (أن تركيا ستصبح قوة عظمى في نهاية القرن الحالي ليس بسبب الظروف الحالية، بل لأن هذا الدور مطلوب منها في الخارج) [١٨]. وتشير الدلائل إلى أن الولايات المتحدة هي التي تقف وراء اندفاع تركيا إلى تلك المناطق لتنفيذ مخطط بعيد المدى لربط مصيرها بتركيا، ويأتي انسجاماً مع كون تركيا حليفاً إستراتيجيا للولايات المتحدة واعتبارها نموذجاً يحتذي به من قبل الجمهوريات المستقلة حديثاً، ولا سيما إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار المنافسة الإيرانية لتركيا في تلك المناطق بهدف إيجاد موطئ قدم لها لتعزيز علاقاتها الثقافية والاقتصادية هناك. وعبر سليمان ديمرل رئيس وزراء تركيا آنذاك عن أهمية التعاون التركي–الأمريكي خلال زيارته لواشنطن في شباط ١٩٩٢ ولقائه مع جورج بوش رئيس الولايات المتحدة عندما قال: (إن أنقرة تدرك حجم التحدي.. والصعوبات والمسؤوليات المترتبة عليه وإنها لا تواجه ذلك بمفردها!! ومن هذا المنطلق أصبحت الأراضي التركية مؤخراً قواعد للجسر الجوي الذي أقامته واشنطن تحت غطاء إيصال المواد الغذائية لتلك الجمهوريات حيث أعلن بوش أن حكومتيهما ستوسعان التعاون في هذا الاتجاه...)[١٩].

كان لتركيا أيضاً دور متميز فيما يتعلق بالنزاع الذي نشب بين أرمينيا وأذربيجان منذ شباط ١٩٩٢ بشأن إقليم ناغورنوقره باغ. ففي بادئ الأمر تمثل الدور التركي بالاندفاع العسكري والتهديد بغلق المنفذ الوحيد للتصدير إلى البحر الأسود الذي تستخدمه أرمينيا. وصرح اوزال بهذا الصدد في مقابلة له مع صحيفة تايمز Times البريطانية في ٧ آذار بـ(أن الوقت قد حان لتخويف الأرمن بعض الشيء لحملهم على ترك كفاحهم من أجل ناغورنوقره باغ). كما أشار إلى أن هناك شعوراً متنامياً بين الأتراك بأن بلادهم يجب أن تفعل شيئاً لمساعدة الآذريين الذين تربطهم بهم روابط ثقافية ودينية[٢٠].وذكرت صحيفة (جمهوريت) التركية أن عدداً من الضباط الأتراك توجهوا مؤخراً إلى أذربيجان للعمل كمستشارين عسكريين للقوات الآذرية ضد القوات الأرمنية، حيث قام هؤلاء الضباط بدور كبير في الفعاليات التي قامت بها القوات الآذرية في مواصلة هجومها على الإقليم المتنازع عليه منذ منتصف حزيران من السنة نفسها[٢١].

أدى الموقف التركي المساند لأذربيجان في نزاعها مع أرمينيا إلى قلق روسيا الاتحادية، إذ أكد غينادي بور بوليس وزير الدولة الروسي لليفون بتروسيان رئيس أرمينيا من خلال الزيارة التي قام بها إلى أرمينيا في أيار بأن روسيا الاتحادية مستعدة لمواجهة أي تدخل عسكري تركي في الإقليم المتنازع عليه[٢٢]. مما أدى بالتالي إلى تراجع الحكومة التركية عن قرارها بالتدخل العسكري والدعوة إلى فض النزاع بطرق سلمية، من خلال مباحثات جرت في موسكو بين سليمان ديمرل رئيس وزراء تركيا وبوريس يالتسين رئيس روسيا الاتحادية في ٢٥ أيلول من تلك السنة[٢٣]. وأدرك ديمرل أثناء الزيارة طبيعة المخاوف من تدخل عسكري تركي في ذلك النزاع بعد تزايد الضغط الدولي على تركيا فأكد بأن الإمكانية الوحيدة لتدخل قوات تركية في ذلك النزاع هي من خلال قوات دولية[٢٤].

ولا بد من الإشارة هنا إلى تطورات أخرى حدثت في السنوات اللاحقة أدت إلى بعض التوتر في العلاقات بين الدولتين، منها سماح الحكومة الروسية لحزب العمال الكردستاني التركي P.K.K إلى عقد ثلاث مؤتمرات كردية خلال السنوات ١٩٩٣-١٩٩٥، وافتتاح مركز ثقافي كردي سنة ١٩٩٤ في موسكو، حيث أثارت تلك التطورات قلق الحكومة التركية آزاء قيام علاقات محتملة بين الحزب المذكور وروسيا الاتحادية. أما الأخيرة فقد أُثير قلقها أيضاً من التحاق أتراك من أصل شيشاني في صفوف القوات الشيشانية في القتال الدائر بينها وبين الجيش الروسي[٢٥]. فضلاً عن ذلك أُثير من جديد سنة ١٩٩٥ النزاع طويل الأمد بين الدولتين بشأن استخدام مضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود بالبحر المتوسط. وذكرت إذاعة لندن أن تركيا رفضت شكوى روسيا الاتحادية من أنها انتهكت القانون الدولي من خلال إبقاء السفن الروسية في حالة انتظار أثناء محاولتها عبور ذلك المضيق. والجدير بالذكر أن الحكومة التركية أصدرت في سنة ١٩٩٤ قواعد جديدة في محاولة لتوفير وتحسين شروط السلام في المضيق. وأشارت الحكومة نفسها إلى أن القانون الخاص باستخدام ذالك المضيق سوف يخضع للتحوير في السنة المقبلة، مما سيؤدي بالتالي إلى تجدد المناقشات المريرة والطويلة الأمد بين الدولتين[٢٦].

وبهدف العودة بالعلاقات الطبيعية التي سادت بين الدولتين منذ أكثر من ثلاثين سنة، فضلاً عن تعزيز التعاون الثنائي بينهما، ومناقشة القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك شهدت سنة ١٩٩٦ زيارات متبادلة لمسئولي الدولتين. وجاءت زيارة أنور أويمن وزير خارجية تركيا في آذار من السنة نفسها لموسكو ولقائه بنظيره الروسي إيغور إيفانوف في إطار المشاورات السياسية المستمرة بين الدولتين، حيث اتفقا على استمرار تبادل مثل تلك الزيارات. كما ذكر نور الدين نوركان الناطق باسم وزارة الخارجية التركية في ٢٧ آذار أن الطرفين اتفقا أيضاً

على التعاون في ميدان مكافحة الإرهاب، وذلك في إشارة إلى نشاطات جماعة حزب العمال الكردستاني التركي انطلاقا من الأراضي الروسية[٢٧].

تطور العلاقات الاقتصادية التركية-السوفيتية (١٩٨٠-١٩٩٦)

استمرت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين بعد قيام الانقلاب العسكري في تركيا بالتطور والنمو أيضاً، من خلال الزيارات المتبادلة التي قام بها مسئولي كلا الدولتين التي تمخض عنها عقد العديد من الاتفاقيات التي تعود بالفائدة لكلا الجانبين من حيث ازدهار التبادل التجاري وإنشاء المشاريع الصناعية والإنشائية الضخمة والاستفادة من مصادر الطاقة. ففي خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي إلى موسكو في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٢ ولقائه بنظيره السوفيتي تم التأكيد على رغبة الدولتين في تعزيز وتطوير العلاقات بينهما في مجال التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري. وفي هذا الإطار تم التوصل إلى عقد اتفاقية اقتصادية أمدُها ثلاث سنوات في بداية ١٩٨٣ التي تضمنت توسيع حجم التبادل التجاري بينهما[٢٨].

وفي أيلول ١٩٨٤ وقعت الدولتان اتفاقية أخرى تخص تصدير الاتحاد السوفيتي الغاز الطبيعي لتركيا لمدة تصل إلى ٢٥ سنة والتي تصبح نافذة المفعول إبتداءً من سنة ١٩٨٧. والجدير بالإشارة أن تركيا كانت تستلم من الغاز الطبيعي السوفيتي قبل توقيع الاتفاقية كمية مقدارها ١،٥ مليار متر مكعب سنوياً، وبحلول سنة ١٩٩٣ ستزداد هذه الكمية لتصل ما بين ٥-٦ مليارات متر مكعب سنوياً، وستسهم هذه الاتفاقية على حل مشكلة الوقود والطاقة التي تعاني منها تركيا، وتساهم أيضاً في زيادة نمو الصناعة الكيمياوية فيها[٢٩].ومقابل ذلك ستقوم تركيا بدورها بتصدير مختلف المواد الزراعية إلى الاتحاد السوفيتي[٣٠].

وفي سبيل تعزيز العلاقات الاقتصادية بشكل أكبر عقدت الدولتان اتفاقية تجارية تضمنت منهاجاً للعمل يمتد من سنة ١٩٨٦ ولغاية ١٩٩٠ أثناء الزيارة التي قام بها تيخونوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي نهاية كانون الأول ١٩٨٤. كما وقع الجانبان منهاج طويل الأمد يخص العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية والفنية. وعلق تيخونوف على ذلك المنهاج بقوله: (يجب أن يستغل كل فرصة للتقدم حثيثاً نحو توطيد علاقات حسن الجوار فيما بيننا وإن الوثائق التي وقعناها تمثل الأساس المتين الذي ستقام عليه صروح تعاوننا في المستقبل). ورد عليه اوزال قائلاً: (لا يخامرني أي شك إن هذه الوثائق ستجعل تركيا أقدر على تطوير علاقاتها مع جارها الاتحاد السوفيتي لا سيما بما يمتلكه هذا البلد من إمكانيات اقتصادية وإن علاقاتها ستتخذ طوراً جديداً من الديناميكية على أساس طويل الأمد ولمصلحة كلا الطرفين)[٣١]. والجدير بالذكر أن المساعدات الفنية والاقتصادية السوفيتية التي قدمت خلال السنوات العشرين الماضية لتركيا من أجل تشييد وتشغيل العديد من المصانع الكبرى في تركيا، ومنها مصانع الحديد والفولاذ في الأسكندرون والألمنيوم في سيد يشهر ومشروع إنتاج حامض الكبريتيك في باندرما Bandirma وإنشاء محطة للطاقة الحرارية في أورهانل Orhanel وبعض المشاريع الأخرى قيد الإنشاء استهدفت إلى تنمية تلك المشاريع التي تعزز الاستقلالية الاقتصادية لتركيا وتمكنها ليس فقط من تلبية احتياجاتها للمنتوجات الصناعية، ولكن أيضاً من قبل تقليل اعتمادها على الأستيرادات مدخرةً بذلك العملة الصعبة. ويعد ذلك ذو أهمية كبيرة، وبخاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الحقيقة القائلة بأن مديونية تركيا الخارجية، فضلاً عن الضرائب المستحقة لميزان المدفوعات الخاص بتركيا تجاوزت ٢٥ مليار دولار[٣٢].

وبهدف زيادة وتوسيع حجم النشاط التجاري بين الدولتين تم التوقيع في موسكو في حزيران ١٩٨٨ على اتفاقية تشكيل مجلس العمل التركي–السوفيتي

والمؤلف من القطاع الخاص لكلا الدولتين ليضاف إلى مجالس العمل الأخرى العاملة ضمن مؤسسات العلاقات الاقتصادية الخارجية أولاً[٣٣]. وافتتاح بوابة سارب Sarp الحدودية في ٣١ آب من السنة نفسها التي ستؤمن النقل البري بينهما. وفي خلال الكلمة التي ألقاها أكرم باكدميرلي وزير المواصلات التركي وسط مراسيم افتتاح تلك البوابة صرح بما يلي: (انه يطلق على هذه البوابة أسم (بوابة الصداقة) وإن هذه البوابة سوف لن تفي بالحاجة في المستقبل لذلك ستفتح بوابة أخرى... وأردف قائلاً: (نحن نهدف بهذه البوابة الوصول إلى دول أوربا الشمالية والشرق الأقصى هذا إلى جانب إضفائها الحيوية على السياحة العالمية في البحر الأسود، وستكون البوابة بوابة تصدير لكلا البلدين) ثانياً[٣٤].وافتتاح معرض المنتجات التصديرية التركية في أيلول في موسكو، حيث عقدت ٢٣ مؤسسة تركية تتولى تسويق منتجات ١٠٠ شركة تركية مباحثات مع كبرى شركات الاستيراد السوفيتية، بهدف تصدير المنتجات التركية إلى الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن ذلك عقدت تلك الشركات التركية مع الشركات السوفيتية صفقة قيمتها ٥٠ مليون دولار ثالثاً.

وعلى الرغم من التقدم السريع الذي سجله حجم التبادل التجاري بين الدولتين والذي بلغ ٧٠٠ مليون دولار سنوياً بعد سنة ١٩٨٦ وهو ضعف ما كان عليه في السنة المذكورة، إلا أن التصريح الذي أدلى به ألبرت شرينشيف سفير الاتحاد السوفيتي في أنقرة في كانون الثاني ١٩٨٩ فيما يتعلق بحجم ذلك التبادل بأنه دون المستوى المطلوب عند الأخذ بنظر الاعتبار إمكانيات الدولتين. كما حث خلال مباحثاته مع المسئولين الأتراك على ضرورة رفع حجم ذلك التبادل ليصل ما بين ١-١،٥ مليار دولار سنوياً[٣٦]

وفيما يتعلق بمجال الاستثمارات بين تركيا والاتحاد السوفيتي تم إبرام اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بينهما في ٢٢ أيلول ١٩٨٩ في أنقرة التي تعد

الأولى من نوعها تبرمها تركيا مع دولة اشتراكية. وبموجبها سوف يشجع المستثمرون الأتراك والسوفييت بقدر ما ينجزونه من مشاريع في كلتا الدولتين. وتتكفل تلك الاتفاقية تسهيل مهمة تحويل الأرباح بالعملة القابلة للتحويل[٣٧].كما تم التوقيع في ١٨ تشرين الأول في موسكو على بروتوكول اللجنة الاقتصادية التركية–السوفيتية بين أكرم باكدميرلي وكاتوشيف وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية السوفيتية. وينص البروتوكول على التزام تركيا بتقديم قرض استثماري يقدر بـ ٣٥٠ مليون دولار. فضلاً عن قرض آخر يقدر بـ(١٠٠) مليون دولار خصص لإستيراد سلع استهلاكية إضافية. ويتضمن البروتوكول أيضاً اشتراك الدولتين في كهربة خطوط سكك الحديد بين (جركش كوي) والحدود وربط ميناء يومورطاليك Yumurtalik بخط حديدي. وتعاون الدولتين في إيصال الغاز الطبيعي المستورد من قفقاسيا إلى منطقة شرق الأناضول مع إنشاء معامل للأسمدة والسكر ومحطات الطاقة ومنشات بتروكيمياوية في المنطقة تعتمد على الغاز الطبيعي السوفيتي. كذلك تعهد الاتحاد السوفيتي بافتتاح معبرين حدوديين بريين بينهما: الأول آهوريان والثاني في منطقة مهجيفان بأذربيجان[٣٨].

يبدو مما تقدم أن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين خلال عقد الثمانينات قد نمت وتوسعت. كما أن حجم التبادل التجاري بينهما تضاعف خلال النصف الثاني من ذلك العقد، ويعود الفضل في ذلك إلى رغبة مسئولي الدولتين ذات المستوى الرفيع، وإلى تحمس المؤسسات والشركات والقطاع الخاص للدولتين في دعم مثل ذلك التعاون الذي يعود بالفائدة لشعبيهما.

شهد عقد التسعينات تطوراً أكثر فيما يتعلق بتعزيز تلك العلاقات بين الدولتين. ففي خلال الزيارة التي قام بها إبراهيم أوزدمير وزير الدولة التركي إلى موسكو في حزيران١٩٩٠ تم التوقيع مع الجانب السوفيتي على بروتوكولين،

أولهما: يتعلق بتحديث مناجم الفحم في زنكولداغ Zangoldag، وثانيهما: بتوسيع مصانع الألمنيوم في سيد يشهر[٣٩].

وخلال شهري نيسان–حزيران من السنة نفسها وافقت تركيا على منح الاتحاد السوفيتي قرضين، الأول بقيمة ٢٠٠ مليون دولار يوظفه الأخير في تمويل صادراته من السلع الاستهلاكية إلى تركيا، والثاني بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لتمويل المشاريع الصحية في الاتحاد السوفيتي[٤٠].

وفي ١٢ آذار ١٩٩١ وقع توركوت اوزال الرئيس التركي مع نظيره السوفيتي ميخائيل غورباتشوف في موسكو عدداً من الاتفاقيات تخص التعاون التجاري والاقتصادي والثقافي[٤١].

ومع اقتراب الاختفاء النهائي للاتحاد السوفيتي كياناً سياسياً وجغرافياً منذ أواخر ١٩٩١ تحركت تركيا وبدعم من الإدارة الأمريكية باتجاه جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا ذات الأغلبية المسلمة للاستفادة من تلك الأوضاع المضطربة بهدف حصول أنقرة وواشنطن معاً على المكاسب الاقتصادية في تلك المناطق، وسرعان ما بدأت مؤشرات ذلك عندما أعلن اوزال بأنه يسعى مع شركائه الأوربيين إلى تنمية مشتركة لتلك الجمهوريات. كما جرت في الوقت نفسه دعوة عدد من رجال الأعمال الأمريكان إلى التعاون مع نظرائهم الأتراك لدراسة سبل استغلال الفرص التجارية في تلك الجمهوريات[٤٢]. وفي سبيل تحقيق الغاية المنشودة قام ديمرل رئيس وزراء تركيا في أواخر نيسان ١٩٩٢ بجولة إلى تلك الجمهوريات شملت كل من أذربيجان، قرغيزيا، طاجكستان، اوزبكستان وتركمانستان، إذ قدم للأخيرة ائتمانات تجارية بلغت ١٥٠ مليون دولار لمساعدتها على شراء السلع التركية. كذلك عقد عدد من رجال الأعمال الأتراك المرافقين له عدة صفقات تجارية مع تلك الجمهوريات[٤٣].وأكد ديمرل في أنقرة في ١١ أيار بشأن تقييم تلك الجولة أن تركيا تسعى الآن إلى تمتين العلاقات الاقتصادية

والتجارية بين تلك الجمهوريات وتركيا عن طريق إحياء ما يعرف بـ (طريق الحرير) الذي كان يربط تلك المناطق الآسيوية قبل مئات السنين. والتوقيع على عقد مع تركمانستان لبناء خطي أنابيب لنقل الغاز الطبيعي والنفط عبر الأراضي التركية. وفي الوقت نفسه أعلن ديمرل بأن دولته قررت منح تلك الجمهوريات قرضاً قدره (١,٥) مليار دولار لمساعدتها في بناء اقتصادها المتردي[٤٤].

وفي النصف الثاني من تشرين الأول من السنة نفسها افتتح اوزال في أنقرة ولأول مرة مؤتمر قمة ضم إلى جانب تركيا كل من قرغيزيا، اوزبكستان، طاجسكتان، تركمانستان واذربيجان الذي تمخض عنه توقيع اتفاقية مشتركة للتعاون التجاري والثقافي، وتحديث طرق المواصلات بين تلك الجمهوريات وتركيا، وإنشاء خط أنابيب لتصدير الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى أوربا عبر تركيا[٤٥]. فضلاً عن ذلك نجحت تركيا العضو المؤسس لمنظمة التعاون الاقتصادي E.C.O التي تضم كلاً من إيران وباكستان في إقناع تلك الجمهوريات في الانضمام إلى تلك المنظمة بغية تحقيق هدفها بشأن الامتداد الاقتصادي التركي نحو تلك الجمهوريات. كما قامت بنشاط دبلوماسي لإيجاد اتفاقية تعاون اقتصادي لدول منطقة البحر الأسود. وابتدأت ذلك بعقد اتفاقيات منفردة في بادئ الأمر مع كل من رومانيا وبلغاريا ثم توسعت خارطة التحرك لتشمل كلاً من جورجيا وروسيا الاتحادية، فضلاً عن دول أخرى في قفقاسيا والبلقان. ونصت تلك الاتفاقية على تنشيط مشاريع القطاع الخاص،وإزالة جميع العوائق التجارية، وإنشاء نظام جديد للتأشيرات الكمركية والضرائب، وإنشاء مصرف مشترك فيما بين تلك الدول[٤٦].

شهدت السنوات اللاحقة تطوراً أكثر في العلاقات الاقتصادية بين تركيا وروسيا الاتحادية. ففي ٢١ نيسان ١٩٩٤ أبرمت الدولتان في موسكو اتفاقية للتعاون في مجال تبادل الخبرات والصناعات الحربية الدفاعية. وصرح محمد

غولهان وزير الدفاع التركي بعد عودته من موسكو أن حكومته تسعى إلى شراء ٤٢ مدرعة روسية من نوع BR ٨٠ وكميات من الذخيرة وعدد من المروحيات التي يمكن استخدامها كمستشفيات متحركة لملاحقة جماعة حزب العمال الكردستاني في جنوب شرقي الأناضول[٤٧].

وفي خلال الزيارة التي قام بها أنور أويمن وزير الدولة التركي للشؤون الخارجية في آذار ١٩٩٦ إلى موسكو أتفق مع نظيره الروسي على تعاون واسع النطاق في مجال الطاقة، حيث أعربت تركيا عن رغبتها في زيادة مشترياتها من الغاز الطبيعي الروسي[٤٨]. وبغية تحقيق تلك الغاية أعلنت تركيا في آب ١٩٩٦ أنها ستبرم اتفاقا مع روسيا الاتحادية لإنشاء خط أنابيب بكلفة ١،١ مليار دولار وبطول ١١٦٠ كيلو متر وبطاقة ١٦ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً للحصول عليها عبر حدودها الشرقية، علماً بأنه سيباشر في بناء ذلك الأنبوب في السنة نفسها. وبموجب ذلك الاتفاق سيرفع تدريجياً مشتريات تركيا من الغاز الروسي إلى ٣٠ مليار متر مكعب بحلول سنة ٢٠١٠ من المستوى الذي كان عليه في ذلك الوقت والبالغ ٦ مليار متر مكعب سنوياً[٤٩]. وبخصوص الموضوع نفسه تم التوصل في موسكو في ١٩ كانون الأول من السنة نفسها إلى إتفاق بين تانسو تشيلر Tansu Ciller وزيرة خارجية تركيا وفيكتور تشيرنومردين رئيس وزراء روسيا الاتحادية تضمن شراء ٢٧ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي سنوياً، علماً بأن الكميات التي تم الاتفاق على شرائها ستكون إضافة إلى المليارات الستة من الأمتار المكعبة من الغاز الطبيعي التي تستوردها تركيا من روسيا الاتحادية[٥٠]. و(الجدول-١) يوضح حجم التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد السوفيتي وروسيا الاتحادية خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٩٦ بآلاف الدولارات:

الجدول-١: حجم التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد السوفيتي وروسيا الاتحادية ١٩٨٠-١٩٩٦

السنة	أستيرادات تركيا من الاتحاد السوفيتي (روسيا الاتحادية)	صادرات تركيا إلى الإتحاد السوفيتي (روسيا الاتحادية)
١٩٨٠	١٨٤,٦٨٠	١٦٨,٩٦٣
١٩٨١	١٦٢,٩٥١	١٩٣,٦٨٨
١٩٨٢	١٠٦,٣٤٤	١٢٤,٠٣٤
١٩٨٣	٢٣٧,٥٧٠	٨٨,٧٠٦
١٩٨٤	٣١١,٦٧١	١٣٨,٥٠٨
١٩٨٥	٢٢٠,٥٩٥	١٩٠,٠٥٠
١٩٨٦	٣٥١,٨١٠	١٤٠,٥٨٣
١٩٨٧	٣٠٦,٨٨٠	١٦٩,٤٩٦
١٩٨٨	٤٤١,٢٣٥	٢٧١,٤٠٨
١٩٨٩	٦٢٥,٠١٣	٧٠٤,٧٧٢
١٩٩٠	١,٢٧٤,٤٣٦	٥٣١,١٣٩
١٩٩١	١,٠٩٦,٦١١	٦١٠,٦٠٧
١٩٩٢	١,٠٤٠,٨١٦	٤٤١,٨٨٦
١٩٩٣	١,٥٤٢,٣٣٠	٥٠٤,٦٦٥
١٩٩٤	١,٠٤٥,٣٨٩	٨٢٠,٢٥٠
١٩٩٥	٢,٠٨٢,٣٧٦	١,٢٣٨,٢٢٥
١٩٩٦	١,٩٢١,١٣٩	[٥١]١,٥١١,٦٣٤

الخاتمة

رغب قادة الانقلاب العسكري التركي الاستمرار في تطوير علاقات دولتهم مع جارهم الشمالي-الاتحاد السوفيتي-خاصة بعد أن شهدت تلك العلاقات تحسناً ملحوظاً منذ منتصف الستينات من القرن العشرين وينعكس هذا التوجه في رغبة الحكومة التركية بإيجاد عنصر التوازن قدر الإمكان في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، ومحاولة بناء هذه العلاقات على أُسس وطيدة تتيح المزيد من التعاون في إطار ارتباطات تركيا وتحالفاتها الخارجية. وعلى الرغم من أن كلاً من الاتحاد السوفيتي وتركيا ينتمي إلى تحالفات عسكرية وسياسية مختلفة. فإن العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين الجارتين تتجه نحو المزيد من التطور، حيث

شهدت السنوات (١٩٨٠-١٩٩٠) استمراراً في الزيارات المتبادلة للمسئولين الكبار ورجال الأعمال لكلا الدولتين التي تمخض عنها عقد اتفاقيات تعاون وحسن جوار واقتصادية وتجارية تهدف إلى إزالة الكثير من الشكوك بين الجانبين، وزيادة التعاون في مختلف المجالات، ولا سيما بعد الانفراج الدولي في العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي، إثر التوجه الجاد لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في النصف الثاني من عقد الثمانينات في إيجاد فهم مشترك من شأنه أن يقلل من الأنفاق العسكري للأسلحة الإستراتيجية. وكان المحصلة النهائية التوقيع على اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية سنة ١٩٨٩.

وعلى اثر التطورات والتغيرات السريعة التي شهدها الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩١ التي أدت إلى تفتته إلى عدة جمهوريات، فإن تركيا تابعت عن كثب تلك التطورات، وبخاصة ما يتعلق منها بجمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا ذات الأغلبية المسلمة حيث ترتبط معها بعلاقات ثقافية ودينية، لا سيما بعد المنافسة الإيرانية لها، إذ أسرعت في مد جسور التعاون مع تلك الجمهوريات وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تطبيق النموذج التركي العلماني فيها والحصول على المكاسب الاقتصادية التي تعود بالفائدة لأنقرة وواشنطن. ففي تشرين الثاني ١٩٩١ مثلاً اعترفت تركيا رسمياً بتلك الجمهوريات. وعقدت معها في السنوات اللاحقة عدد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والتجارية، على اعتبار أن هذا التعاون تمليه ضرورات الأمن التركي من جهة ومقتضيات دور تركيا المستقبلي في المنطقة من جهة آخري.

وعلى الرغم من بعض التوتر الذي شهدته العلاقات السياسية التركية-الروسية خلال السنوات (١٩٩٢-١٩٩٥)، إثر وقوف تركيا إلى جانب أذربيجان في نزاعها مع أرمينيا سنة ١٩٩٢ بشأن إقليم ناغورنوقره باغ، وسماح الحكومة الروسية لحزب العمال الكردستاني التركي بممارسة نشاطاته السياسية داخل

الأراضي الروسية، والتحاق أتراك من أصل شيشاني في صفوف القوات الشيشانية في القتال الدائر بينها وبين الجيش الروسي، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين استمرت في تطورها، حيث عقدتا عدة اتفاقيات مشتركة تخص التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني. وبهدف تأمين تركيا المزيد من الغاز الطبيعي الروسي التي هي بأمس الحاجة إليه، فقد أعلنت في آب ١٩٩٦ بأنها ستبرم اتفاقاً مع روسيا الاتحادية لإنشاء خط أنابيب يمتد من روسيا الاتحادية إلى تركيا عبر حدودها الشرقية وبطاقة ١٦ مليار متر مكعب سنوياً.

وهكذا فإن السياسة الخارجية المتعددة الجوانب التي أتبعتها تركيا منذ منتصف الستينات من القرن العشرين بعد فشل سياستها السابقة الأُحادية الجانب أثبت نجاحها عن طريق التعاون مع الكتلة الشرقية، وبخاصة مع الاتحاد السوفيتي قبل تفتته ومع روسيا الاتحادية وريثة ذلك الاتحاد بعد تفتته والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.

Turkey and the Soviet Union (١٩٨٠ - ١٩٩٦)

Political-Economic Study

Dr Hanna Azzo Behnan

Assist. Prof. Head of Historical and cultural Dept., Regional Studies Center. Mosul Univ.

Abstract

This study explain the nature of political and economic relations, which prevailed between Turkey and the Soviet Union since the military Turkish coup in September, ١٩٨٠ until the end of ١٩٩١ that is before the Soviet Union disintegration, then the nature of the relation which prevailed between Turkey and Federal Russia inheritor the Soviet Union since December,١٩٩١ until ١٩٩٦. Through these years, the foreign policy which Turkey followed with Soviet Union previously(federal Russia subsequently) was the continuation to multi- aspects, which Turkey followed since the sixties of the twentieth century. These years of the study witnessed an improvement in relations between the two states on both political of economic levels.

الهوامش:

(١) د. محمد خضير الجنابي، العلاقات التركية-السوفيتية (١٩٦٠-١٩٧٠)، أرشيف مركز الدراسات التركية سابقاً (الإقليمية لاحقاً)، بحوث تاريخية رقم ١٥، جامعة الموصل، د.ت، ص١.

(٢) د. جون نورتن، التطورات في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي وتأثيراتها على تركيا، محاضرة ألقيت في قاعة المكتبة المركزية بجامعة الموصل، ترجمة صلاح سليم علي، جامعة الموصل ١٩٩٠، ص١.

(٣) حنا عزو يهنان: العلاقات التركية-السوفيتية (١٩٥٣-١٩٨٠)، بحث غير منشور، ص ص ٤-٥.

(٤) محمود سالم السامرائي، الإستراتيجية التركية وأثرها في علاقة تركيا الخارجية، أرشيف مركز الدراسات التركية، بحوث سياسية رقم ٤٢، جامعة الموصل ١٩٨٩، ص ص ٩-١٠.

(٥) زياد عزيز حميد ألجلبي، السياسة الخارجية التركية (١٩٧٣-١٩٨٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية ١٩٨٩، ص١٤٠.

(٦) V. Stepanov, Prospects for Soviet-Turkish Cooperation, International Affairs, No.٣.Moscow, ١٩٨٥, p.٧٦.

(٧) د. عوني عبد الرحمن السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية في: د. إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات الركية، جامعة الموصل ١٩٨٨، ص٢٣٣.

(٨) Vitali Alexandrov, Soviet-Turkish Cooperation, no.١٢, Moscow, ١٩٨٦, pp.٣٥-٣٦.

(٩) ايليا ليونيدوف: مجال التفاهم بين الاتحاد السوفيتي وتركيا، ترجمة صلاح سليم علي، أرشيف مركز الدراسات التركية، بحوث مترجمة رقم ١، جامعة الموصل، د.ت، ص ص ٧-٨.

(١٠) البيروسترويكا: كلمة روسية تعني إعادة البناء، أو إعادة النظر في العقائد. للتفاصيل عن هذا الموضوع ينظر: ميخائيل غورباتشوف، البيروسترويكا-إعادة البناء والفكر الاشتراكي إلى أين نحن سائرون!؟ ترجمة د.عباس خلف، شركة المعرفة للنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص ص ٧-٣٣٠.

(١١) ليونيدوف، المصدر السابق، ص٢.

(١٢) جريدة أضواء الأنباء، العدد ١٢، أنقرة في ٢٢ آذار ١٩٩٠.

(١٣) جريدة الثورة، العدد ٧٥٦٨، بغداد في ١٣ آذار ١٩٩١.

(١٤) أضواء الأنباء، العدد ٣٨، في ١٩ أيلول ١٩٩١.

(١٥) المصدر نفسه، العدد ٣٩، في ٢٦ أيلول ١٩٩١.

(١٦) جريدة الجمهورية، العدد٨١٩١، بغداد في ١٢ أيار ١٩٩٢.

(١٧) د. إبراهيم خليل أحمد، صراع النفوذ التركي-الإيراني في: د.عبد الجبار عبد مصطفى ألنعيمي وآخرون، جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا-الجذور التاريخية والعلاقات الإقليمية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ١٩٩٣، ص١١٨.

(١٨) المصدر نفسه، ص١١٨.

(١٩) جريدة بابل، العدد٣٢٦، بغداد في ٩ أيار ١٩٩٢.

(٢٠) المصدر نفسه، العدد ٢٧٤، في ٨ آذار ١٩٩٢.

(٢١) المصدر نفسه، العدد ٣٧٥، في ٧ تموز ١٩٩٢.

(٢٢) جريدة العراق، العدد ٤٩٨٢، بغداد في ٢٣ أيار ١٩٩٢.

(٢٣) المصدر نفسه، العدد ٤٩٨، في ٢٧ أيار ١٩٩٢.

(٢٤) أحمد، المصدر السابق، ص ص ١١٩ -١٢٠.

(٢٥) بابل، في ٢٥ شباط، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٥.

(٢٦) الجمهورية، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٥.

(٢٧) الجمهورية، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٥.

(٢٨) ألجلبي، المصدر السابق، ص١٤٣.
(٢٩) ألجلبي، المصدر السابق، ص١٤٣.
(٣٠) ألجلبي، المصدر السابق، ص١٤٣.
(٣١) D. Zgersky, U. S. S. R-Turkey: In the Spirit of Good-Neighbourship, New Times, No. ٢, Moscow, January: ١٩٨٥, p. ٧.
(٣٢) Stepanov, op. cit, p. ٧٧
(٣٣) أضواء الأنباء، العدد ٢٥، في ١٧ حزيران ١٩٨٨.
(٣٤) المصدر نفسه، العدد ٣٦، في ٢ أيلول ١٩٨٨.
(٣٦) المصدر نفسه، العدد ٣، في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٩.
(٣٧) المصدر نفسه، العدد ٣٩، في ٢٨ أيلول ١٩٨٩.
(٣٨) المصدر نفسه، العدد ٤٣، في ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٩.
(٣٩) المصدر نفسه، العدد ٢٥، في ٢٠ حزيران ١٩٩٠.
(٤٠) المصدر نفسه، العدد١٦، في ١٧ نيسان ١٩٩٠، ٧ حزيران ١٩٩٠.
(٤١) الثورة، ١٣ آذار ١٩٩١.
(٤٢) أحمد، المصدر السابق، ص ص ١١٧-١١٨.
(٤٣) جريدة القادسية، العدد ٣٩٠٣، بغداد في ٤ أيار ١٩٩٢.
(٤٤) الجمهورية، ١٢ أيار ١٩٩٢.
(٤٥) بابل، العدد ٤٧٥، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٢.
(٤٦) د. عبد الجبار عبد مصطفى ألنعيمي، الجمهوريات المستقلة وأبعاد التغيرات الإقليمية في: د. عبد الجبار عبد مصطفى ألنعيمي وآخرون، المصدر السابق، ص ٢١٨.
(٤٧) بابل، العدد ٨٩٢، في ٢٦ نيسان ١٩٩٤.
(٤٨) المصدر نفسه، في ٢٨ آذار ١٩٩٦.
(٤٩) المصدر نفسه، في ٢٩ آب ١٩٩٦.
(٥٠) الثورة، في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٦.
(٥١) Foreign Trade Statistics (١٩٨٧, ١٩٨٩, ١٩٩٦), State Institute of Statistic Prime Ministry Republic of Turkey, Ankara, Eylul ١٩٨٩, p. ١٨, ١٩٩١, p. ٢٢, Temmuz ١٩٩٨, p. ٢٨; Turkey and World Foreign Trade (١٩٥٠-١٩٩٣), Ankara, Nisan ١٩٩٦, pp. ٥٢-٥٣.